طلال محسن العتيبي
Talal Mohsen Al Otaibi
محاسبون ومراجعون قانونيون
Certified Public Accountant
ترخيص رقم ٤٥٨

المدينة المنورة ٤١٤٤١ - ص.ب : ١٦٩١
طريق الملك عبدالله - مبنى الزغيبي الإقليمي
الدور الأول - مكتب رقم (١٠٢)
هاتف : ٠١٤ ٨٦٦٥٦٦٦ فاكس : ٠١٤ ٨٦٦٨٦٦٦

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة / الشركاء المحترمين

مجموعة علي ردة الله الصاعدي وشركاه المحدودة

(ذات مسؤولية محدودة - مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية **لمجموعة علي ردة الله الصاعدي وشركاه المحدودة** - شركة ذات مسؤولية محدودة - والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة، تعرض بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة طبقا لمعايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة طبقا لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما وفينا أيضا بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقا لتلك القواعد ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في المراجعة.

لفت انتباه - التحول للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

نود أن نلفت الانتباه إلى ما ورد بالإيضاح رقم (٢) المرفق مع هذه القوائم المالية، والذي يشير إلى أنه تم إعداد القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ("المعايير المحاسبية المتعارف عليها سابقاً"). نتيجة للمتطلبات النظامية في المملكة العربية السعودية، قامت إدارة الشركة بإعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م كأول قوائم مالية لها تعد وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وأحكام نظام الشركات وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

مراجعة - زكاة وضرائب - إستشارات
الرياض: ٠٨٠٨ ٤٥٥ ٠١١
فاكس: ٠٨٠٨ ٢٢٥ ٠١١
مكة المكرمة: ٠١٢ ٥٢٣ ٩٩٩٣
فاكس تحويلة: (١٠٤)

المدينة المنورة ٤١٤٤١ - ص.ب : ١٦٩١
طريق الملك عبدالله - مبنى الزغيبي الإقليمي
الدور الأول - مكتب رقم (١٠٢)
هاتف : ٠١٤ ٨٦٦٥٦٦٦ فاكس : ٠١٤ ٨٦٦٨٦٦٦

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانا على أن المراجعة التي تم القيام بها طبقا لمعايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائما عن تحريفاً جوهرياً عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ وتعد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقا لمعايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضا:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيرا بشأن قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة، وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يكون مطلوبا منا لفت انتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

طلال محسن العتيبي
محاسبون ومراجعون قانونيون
Talal M. Al-Otaibi
Certified Public Accountant
Lice. #458

طلال محسن العتيبي
محاسب قانوني - ترخيص رقم (٤٥٨)
المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية
التاريخ: ١٥ شعبان ١٤٤٠هـ الموافق ٢٠ أبريل ٢٠١٩م